الناطق بحر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجدنا الاختلاف
بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم
كلية الكبرى في هذا الشكل والا لاختلف النتيجة
كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان
فرس والحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس
كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما
على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان
وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا
وبعض الجسم ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف
هذا الشرط والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم
الى لما كان الشكل الاول بيّن الانتاج بالشكل اصلاً والباقية
ترد اليه عند الاحتياج ولهذا في معيار العلوم اولا الا ذلك
اورده المصنف ههنا مع ضروب النتيجة دون غيره ليجعل
دستورا اي قانونا لينتج منه المطلوب وهو وظيفة للفهم
الباقية وضروبه المنتجة أربعة لان القسمة العقلية
تقتضي

تقتضي ان تكون ستة عشر فسقط اثنى عشر كما بين في المطولات
وبقي منها اربعة الضرب الاول وهو ان يكون موجبتين
كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل
مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني ان يكون
من كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا
كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء
من الجسم بقديم والضرب الثالث أن يكون من موجبتين
والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض
الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث
والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس
بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
شرط في الشكل الاول والا لاختلف النتيجة اما الاول
فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)